عُمر ماجد السنوي

# الأخطاء في تحقيق «أفانين البلاغة» بين الحقائق والظنون

أفانين البلاغة

لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل

الراغب الأصفهاني

من أعلام القرن الرابع الهجري

يُطبع أول مرة عن نسختين خطيتين

إحداهما نفيسة صحيحة مقابلة على عدة نسخ

تحقيق ودراسة

عُمر ماجد السنوي



# الأخطاء في تحقيق «أفانين البلاغة» بين الحقائق والظنون

عمر ماجد السنوي

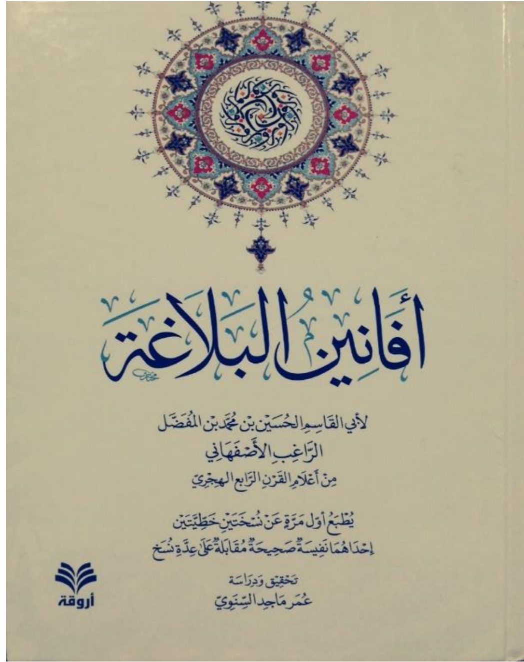
معلومٌ أنّه لا عِصمَةَ لكتابٍ إلّا كتاب الله تعالى الّذي حَفِظَه بِحفْظِه، والّذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه. أمّا كتُب العِباد، فمهما مرّت عليها أعيُن النقّاد، وتعاورتها أقلام التصحيح، وتداولتها لجان التحكيم وفِرَق التدقيق، فلن تبلغ الكمال التام، وإنما غاية ما (قد) تبلغه هو الكمال البشَري، إذْ هو مرتبط بالنقص ولا بدّ.

ولكن ليس كل تخطئةٍ يُسلَّم بها، ولا كل استدراكٍ يؤخَذ به؛ فقد يأتي مَن يُجحف بالنقد، ويَحيف في الحُكم، ويُلزِم بما ليس لازمًا.

وممّن وقع في هذا الحيف والإجحاف: **أحدُ مدّعي التحقيق وهو د. محمد عايش**، حين تناول كتاب «أفانين البلاغة» للراغب الأصفهاني، بتحقيقي، فجرَدَه بعين الانتقام الشخصي، لا بعين النقد العلمي، لأنّه كان قد قرأ لي نقدًا لأحد تحقيقاته، فثارت ثائرته، وباتت عين سخطه تُبدي المساوئ، وليتها مساوئ على الحقيقةِ كما بدت له، إذَن لأَفَدتُ منها غايةَ الإفادة، إذْ كنتُ قد أعلنتُ في أواخر العام المنصرم (أنّ الطبعة الأولى من «أفانين البلاغة» قد نفدَت، فمَن كانت لديه أيّة ملحوظة فليتفضَّل بها عليّ مشكورًا، لأستفيد منها في الطبعة القادمة).

ولكنّ المتعقِّب لم يكن النصحُ حادِيه، وإلّا لَأفاد عِلمًا، واستفاد شكرًا.

فهاهي المقالة أمام القراء الكرام ستكشف أيَّنا المُحقِّق وأيَّنا المشغِّب.




والغرض الأساس من مقالتي بيان المنهج السليم في التحقيق، وسيرى القارئُ أنّ المتعقِّب لم يراعِه، وهو المتبجّح بأنّه سائر على نهج الكبار، بل يزعم أنّه من الكبار، وأنّه صاحب منجز ثقافي يتمثّل بعشرات الأعمال المتعلّقة بالتحقيق والمخطوطات!

وكل تصريحاته هذه المنقولة في مقالتي قد بثّها في (تغريداته!) على منصة "تويتر".

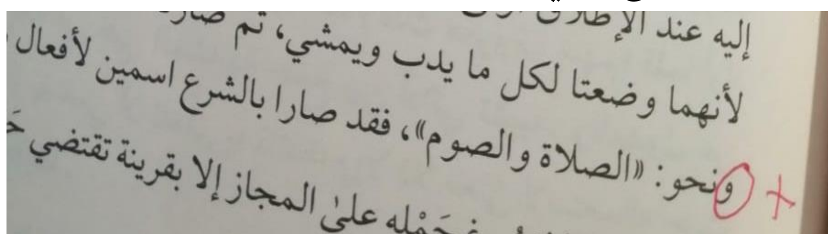
**وقد رأيتُ نقدات المتعقِّب انقسمَت إلى قسمين:**

الأوّل: أخطاء في التحقيق، سمّاها (تعدّد قراءات) مع أنّه ينفخ فيها ويهوّل أمرَها.

والثاني: أخطاء في بحور الشِّعر، سمّاها (كارثية) ووصفها بـ(القبائح).

**فأما ما زعمَه من الأخطاء في القسم الأول، فإني أوردها هنا حسب ترتيب الكِتاب، مُرفِقًا ما صَوّره هُو من صُوَرٍ، فيها تصويباته المَزعومة:**

1. **ص١١١: (ونحو). أشارَ إلى أنّ الصواب حذف الواو، بناءً على ما في النسخة (ف).**

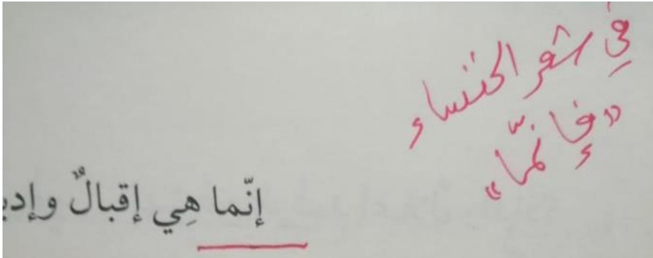

إليه عند الإطلاق ... ثم صار
لأنهما وضعتا لكل ما يدب ويمشي، ثم ... لأفعال
«الصلاة والصوم»، فقد صارا بالشرع اسمين
ونحو: «الصلاة والصوم»، ... إلا بقرينة تقتضي
حَمْله علىٰ المجاز إلا بقرينة تقتضي

وكأنّ المتعقِّب لم يكلّف نفسه قراءةَ الورقة الخاصة بِذِكْر عمل المحقق ومنهجه في التحقيق، وهو فصلٌ لا بدّ

منه في كلّ كتاب محقَّق.

وقد ذَكرتُ فيه (ص٨٩) أنّ مِن منهجي في التحقيق (عدَم إشغال القارئ بفروقات النُّسَخ إلّا بقدر الحاجة)؛ فهل تقتضي الحاجة أن أُفرِدَ حاشية لأجل إثبات حرف الواو في هذا الموضع، الذي سقط من نسخة (ف) وهو موجود في نسخة (م)؟ وما أثبتُّه هو الصواب، لأن السياق لا يستقيم بإسقاطها.

**٢. ص١٣٢: (إنما). ذكرَ أنّ الصواب هو (فإنما) كما في شعر الخنساء.**




والمَنهج في التحقيق أن نُحافظ على نَصّ المؤلّف ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، فما دام المُؤلّف لم يَذكر ذلك -بدليل عدم وجوده في النسختين الخطّيّتين- فلا نُثبته في

المتن، ولكن يجوز أن ينبِّه المحقق إليه في الحاشية إن أراد، وإنما تركتُ ذلك لعدم أهميته -كما يُدرِك ذلك القارئ الفطن-.

وهذه قضية مهمة، لأنها تحمل وراءها أمانة علمية، والأمانة خلُق عظيم، حمّله اللهُ الإنسانَ دون سائر الخلق، فلا بدّ أن نقوم بهذا الخُلُق حقّ القيام.

ومِن مَظاهر هذه الأمانة في تحقيقي أنني لم أجوّز لنفسي ذِكر حرف العطف في الآية الكريمة {واشتعل الرأس شيبًا} (ص١٣٣)، لأن المؤلف لم يَذكر هذا الحرف، فكتبته كما هو في المخطوطة: {اشتعل...}، حتى اضطررنا عند الطباعة إلى أن نكتب الكلمة بالخط العادي لا بخط المصحف، لأننا لو جلبنا الكلمة من المصحف لجاءت مع الواو.

فهذه من الأمانة التي يفتقر إليها المتعقِّب، حتى رَدَّ عليه أحد العلماء وهو الأستاذ الدكتور رياض الخوّام، في مقالةٍ (على شبكة الألوكة) كشفَت فيها عن سرقته العلمية لأحد تحقيقاته!

**٣. ص١٥١: (مَوْرِدُه). ذكرَ أنّ الصواب (يُورِدُه) كما في نسخة (ف).**

فتىً كَمُلتْ أخلاقُه غيرَ أنّهُ جوا

يُورِدُه

وذلك أن الاستثناء لمّا كان (من شرطه

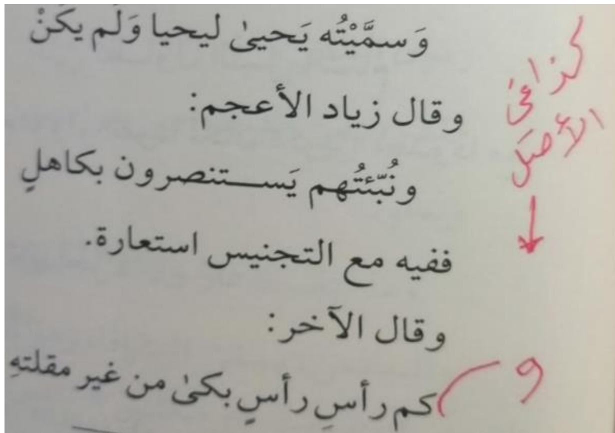
أو يَنْفِيَ ما أثبته، وكان مورده على سبيل التـ

هذه سقطة شنيعة من المتعقِّب، إذ كيف قرأها (يورده) وهي واضحة مشكولة! ولكنه اغترّ بالنقطتين اللتين تحت الميم، فظنّها ياءً! فكأنّ الناسخ كان قد وهِم أوّل الأمر فكتبها بالياء، ثم عندما تنبّه صوّبَها فجعلها ميمًا وضبطها بفتحة، وضبطَ الواو بالسكون للدلالة على أنها ليست مَدّيّة.

فماذا يريد المتعقِّب أكثر من هذا الإيضاح ليقرأها مستقيمة؟!

ثُمّ لماذا لم ينظر في السياق إن كان يناسبه هذا التصريف أم ذاك؟!

**٤. ص١٦٧: (كم)، ذكرَ أنّ الصواب (وكم) كما في نسخة (ف).**

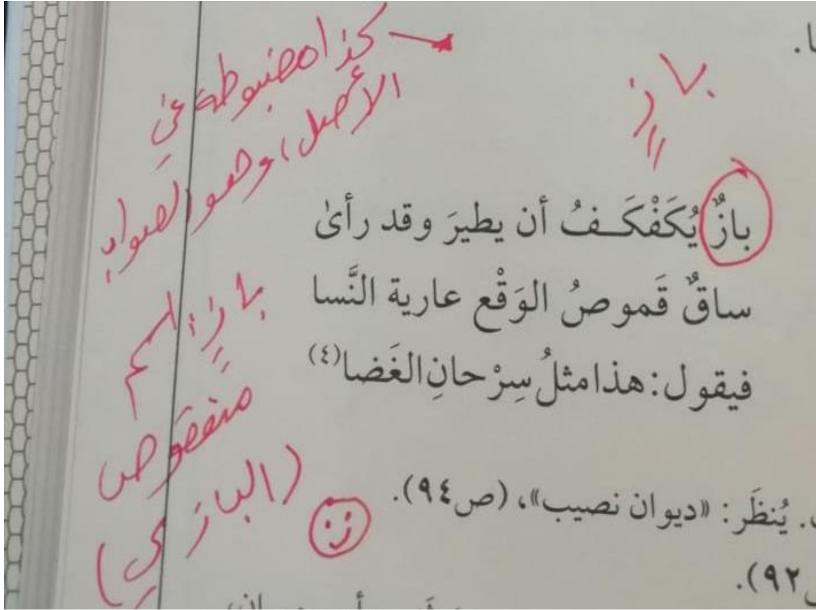

وَسمَّيْتُه يَحيىٰ ليحيا وَلَم يكنْ
وقال زياد الأعجم:
ونُبّئتُهم يَستنصرون بكاهلٍ
ففيه مع التجنيس استعارة.
وقال الآخر:
كم رأسِ رأسٍ بكىٰ من غير مقلتهِ


والقولُ في هذه ما قلته في النقطة الأولى، فقد اعتمدتُ على النسخة الأخرى التي خلَت من الواو، وهو موافق لما في المصدر المذكور في الحاشية، أعني كتاب (البديع) لابن المعتز، الذي هو مَورد الراغب الأصفهاني في هذا الباب.

**٥. ص١٩١: (بازٌ)، ذكرَ أنّ الصواب (بازٍ) كما في نسخة (ف)، اسم منقوص (البازي).**

والصحيح أنّهما لغتان عربيتان كما ذكر الجوهريّ وابن سِيدَه وكثيرٌ غيرهما، فلا إنكار في ذلك، ولا سيما

أنها وردت في النسخة (م) مضبوطة بتنوين الضم كما أثبتُّ.




بل هي في "الأصمعيات" أيضًا بتنوين الضم، وهو المصدَر الذي أشرتُ إليه في الحاشية.

وكذلك هي في مصادر أخرى كثيرة، منها: (نقد الشعر) لقدامة بن جعفر، الذي أرجِّحُ أنه كان معتمَد الراغب الأصفهاني في هذا الموضع.

**٦. ص١٨٤: (تحمّلتْ المشقّة)، صوّبَها بكسر تاء التأنيث الساكنة لالتقاء الساكنين.**

وقلّما يوجَد ذلك في أشعار القدماء؛ لأن مذهب
يَصِفون الإبل بأنها تحمّلتِ المشقة، وقطعت الفلاة إلى
نحو قول الأعشى[١]:

وهذا صحيح في اللفظ لا في الإملاء، لأن الأصل أنها ساكنة، فيبقى ضبطها بالأصل، لأنّ العارض قد يزول، فلا أستحسن ضبطَها بالحركة العارضة، وإن كان بعض أهل العلم يفعلون ذلك.

وإني لَأستغرب هذا الاستدراك، كأنّ المتعقِّب يُعلِن إفلاسه من النقد العلمي.

**٧. ص٢٠٥: (التفاؤل)، قال: الصواب (التِّفْآل) كما في نسخة (ف).**

سـلامٌ على الدنيـا إذا ما فُقِدتمُ بني بَرْمَـكٍ من رائحين وغادِ[٣]
حققَ التفاؤلَ.

وهذا غلط، فثَمّ همزة بين الألف واللام في نسخة (ف)، وعلى الألف رمز المدّة، والناسخ لا يضع هذا الرمز إلا إذا كانت الهمزة بعد حرف المدّ لا قبله.

أما في نسخة (م) فهي واضحة تمامًا لأنه أثبَت الواو بعد الألف.

ثُمّ إنه لا يستقيم من حيث المعنى أن يقول: (التفآل)، لأنه لم يقصد التكثير.

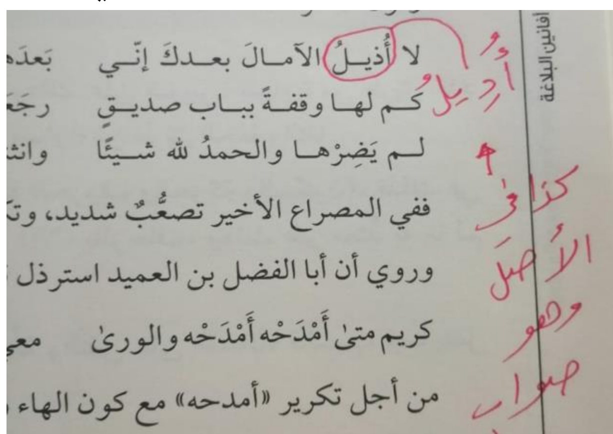
فوا عجبا ممن يدّعي التحقيق وهو لا يعرف عادات النسّاخ، ولا يُحسن فهم النصوص!

ويبدو أنّ أحد متابعيه استشكل منه هذا اللفظ، فسأله عنه، فأجابه المتعقِّب قائلًا:

"التِّفآل على وزن تِفعال، من الفعل (فأّل) بتضعيف عين الفعل، ومصدره (تِفعال)، مثل ردَّد (تِرْداد). وقد ذكرَ الزمخشري في المفصل كلمة (تِفْآل) من جملة المصادر على وزن تِفْعال. وكلمة تِفآل مثل: تِسآل".

هكذا قال المتعقِّب! وهذا غلط آخَر أشنع من سابقه، فقد كسرَ التاء في كل هذه الأمثلة، فصارَ كمن جاء ليكحّلها فأعماها، لأنّ هذا لحنٌ لا يقع فيه مَن شمّ رائحة العربية؛ فوزن (تَفعال) إنما هو بفتح التاء قولًا واحدًا، ولم يشذّ عن ذلك سوى مصدرَين، هما (تلقاء وتبيان)، حتى قال أهل اللغة: (تِلقاء مَصدرٌ نادرٌ لا نظيرَ لهُ إلَا التِّبيان).

**٨. ص٢٠٥: (أُذِيلُ)، قال: الصواب (أُدِيلُ) كما في نسخة (ف).**


أفانين البلاغة

لا أُذيلُ الآمالَ بعدكَ إنّي    بَعدَه

كم لها وقفةً بباب صديقٍ    رجَع

لم يَضِرْها والحمدُ لله شيئًا    وانث

ففي المصراع الأخير تصعُّبٌ شديد، وتَ

وروي أن أبا الفضل بن العميد استرذل

كريم متىٰ أَمْدَحْه أَمْدَحْه والورىٰ    مع

من أجل تكرير «أمدحه» مع كون الهاء

أُدِيل

كذا في الأصل وهو صواب

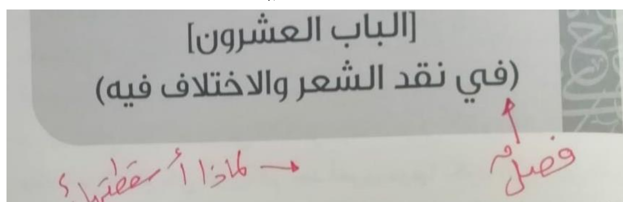
ولا أدري كيف جزمَ بأنها بالدال المهمَلة، والناسخ كثيرًا ما يهمل تنقيط الحروف المعجَمة، وهو شائع عند النسّاخ، بينما وردت في النسخة (م) بالذال المعجَمة، وهي كذلك في

سائر ما اطّلعتُ عليه من المَصادر القديمة.

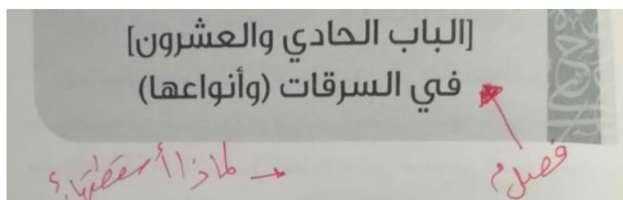
وأما من حيث المعنى فلا يستقيم، لأنها إن كانت (أُديل) بالدال فهي من المداولة، ولا معنى لها في هذا البيت، وإنما هي (أُذيل) بالذال من الإذالة أي الإهانة.

فجَعلُها بالدال هو أمر مخالف لمنهج التحقيق من كِلا الوجهين: الرسم والمعنى.

**٩ - ١٠. عابَ عليَّ إسقاط كلمة (فصل) في الباب العشرين (ص٢٢١) وفي الباب الحادي والعشرين (ص٢٢٣)، لأنهما مثبتتان في النسخة (ف).**


[الباب العشرون]
(في نقد الشعر والاختلاف فيه)




[الباب الحادي والعشرون]
في السرقات (وأنواعها)



وهذا لا يقُوله مَن قرأ منهج المحقق، ولا مَن قرأ مقدّمة

المؤلّف، فالمؤلّف نَصَّ في مقدّمته على أنّ أبواب كتابه (٢١) بابًا، وسردَها كاملةً بعناوينها، ولكن إما أنّ المؤلّف ذَهَل عندما وصلَ إلى البابين الأخيرَين فسمّى كلّ واحدٍ منهما فصلًا، أو أنّ النُّسّاخ تصرّفوا في ذلك، فأصلحتُ الأمرَ على ما أرادَه المؤلّف، وساعدَني على ذلك أنّهما في النسخة (م) كما أثبتُّهما. وهذا من بديهيات تحقيق التراث، الذي يُعنى بإخراج الكتاب على نحو ما أراده صاحبه. وقد ذكرتُ (ص٩٠) أنّ من منهجي: (استكمال تراجم الأبواب في مواضِعِها من نسخة "م"، ووضعها بين معكوفين، وهو استكمالٌ يتوافق مع ما ذكَره المصنِّف في مقدّمته عند سرد تراجم الأبواب. وهذا التنبيه يغني عن إعادته في تلك المَواضِع).

هذا ما في جُعبة المتعقِّب من المؤاخذات على تحقيقي، وبها يكون قد كشفَ -بنفسه- عن عدم صلاحيته للتصدّي لإحياء تراث الأمّة، وأنّ أمثالَه يَلزمُهم الكثير حتى يستقيم أمرهم، وأوّل ما يَلزمُهم: التواضع.

**أما ما زعَمَه مِن الأخطاء المتعلّقة ببحور الشعر، فإنّ لي عليها تعليقين:**

**الأول**: أنّ بيان البحور الشعرية هي من ثانويات عمل المحقق، بل ليست ذات صلة بتحقيق النص، إلا فيما بين المحقق ونفسه عندما يريد أن يتأكد من وزن بيتٍ ما، ومع ذلك لو تأكّد له أن المؤلّف كسَرَ بعض الأبيات، فلا يحقّ للمحقِّق أن يجبرها، إلّا بالتنبيه عليها في الحاشية -إن أراد-، لتبقى معيارًا لعِلم المؤلّف وضبطِه، فلا يجوز التصرّف فيها.

ولكني عُنيتُ في هذا الكتاب ببيان البحور، لأنه كتاب يختص بالبلاغة والشعر، فيَحسُن أن تُزيَّن شواهده الشعرية ببيان بحورها، ولا أبرّئ نفسي من سهو، وليس هو عن جهلٍ، وأعوذ بالله أن أكون من العامدين.

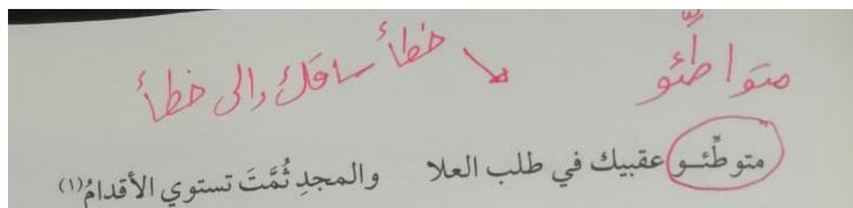
**الثاني**: أنّ جُلّ مؤاخذات المتعقِّب كانت تتعلّق بالصور المتفرّعة للبحور، ولم يتنبه إلى ما ذكرتُه (ص٩٠) أنّ من منهجي في العمل: (تخريج الأبيات الشعرية

ونسبتها إلى بحورها بذِكر البحر مطلقًا، لا صورة البحر الذي جاء عليه).

وبهذا تسقط أكثر مؤاخذاته عليّ، ثم ليَعجَب القارئ بعد ذلك كل العجَب وهو يسمع المتعقِّب يقول: (هل تليق هذه الأخطاء والقبائح بكتاب لطيف للراغب الأصفهاني؟)!

**وأودّ أن أقفَ مع نموذجَ واحد من نقده المتعلّق بالبحور، وقد اخترته لأنه يتّصل اتصالًا مباشرًا بقراءة النصّ المحقَّق:**

**جاء في (ص٢٢٧): (مُتوَطِّئو)، زعمَ المتعقِّب أنّ الصواب (مُتوَاطِّئو)!**




فهو يزعم أن إثباتي هذه الكلمة بهذا اللفظ هو الذي ساقني

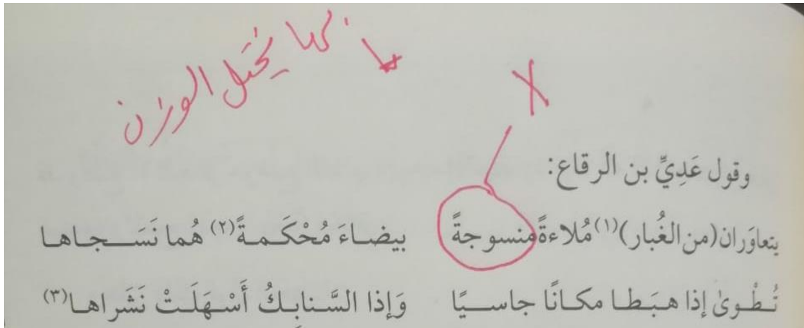
إلى الخطأ في تسمية البحر الذي عليه بيتُ أبي تمّام هذا!

مع أنّ هذه الكلمة التي أثبتُّها هي هكذا في النسختين الخطّيّتين المعتمدَتَين، بل إن أكثر نُسَخ ديوان أبي تمّام أثبتتها بهذا اللفظ، وكذلك الصولي والآمدي والمرزوقي وغيرهم. وهي الأوفق للمعنى، لأن معناها: (متتبّعو خطاك)، فلا يقال: (متتابعو خطاك).

والملاحَظ هنا أنّ المتعقِّب وضع شَدّةً على الطاء بعد الألف! ولَعَمري ما أدري بأيّ لغةٍ هذه؟! وعلى أيّ بحرٍ سيكون البيت؟!

**وبعدَ هذا كله**: فإنّه لم يَسلَم للمتعقِّب من مؤاخذاته إلّا ما يُعَدّ على أصابع اليدِ الواحدة قد أصاب فيها، وهي إصابة منه على نحو قول العامة: (ضربة حظ)، لأنّها لا تخضع لمنهج التحقيق السليم! وهاهي ذي أضعها أمام القرّاء للاعتراف بسهوي وغلطي، ولبيان أنّ المتعقِّب لمْ يَبْنِ تخطئتي فيها على أصول صحيحة:

**١. في (ص١٢٩): (منسوجة). ذكرَ المتعقِّب أنّ وجودها خطأ لأن بها يختل الوزن.**



وقول عَدِيٍّ بن الرقاع:

يتعاوران (من الغُبار)[١] مُلاءةً منسوجةً بيضاءَ مُحْكَمةً[٢] هُما نَسَجاها

تُطْوى إذا هبَطا مكانًا جاسيًا وَإذا السَّنابِكُ أَسْهَلَتْ نَشَراها[٣]

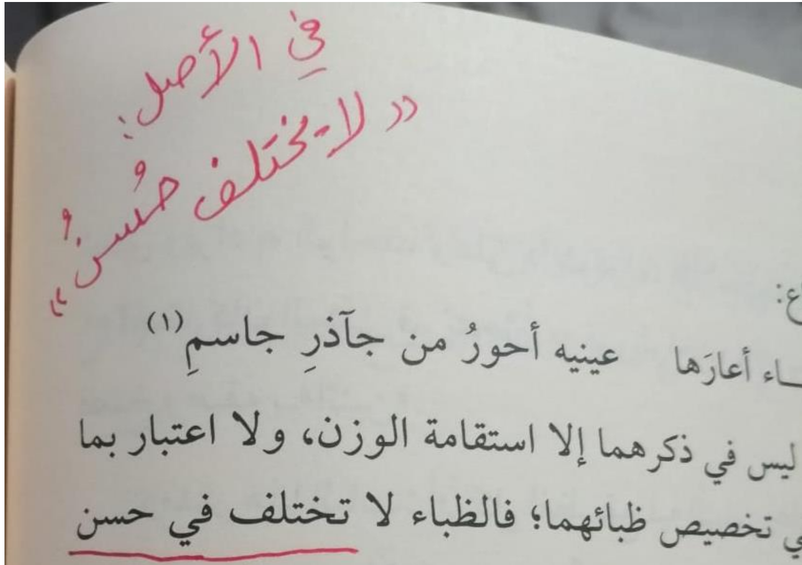
وكأنّ التحقيق هو بالهوى والتكهّن، وليس بالقواعد والأصول!

فهل يريد المتعقِّب تغييرَ كلمةٍ مثبتةٍ في النُّسَخة الخطّيّة لأنه رآها مخلّة بالوزن دون أن يراجع الأصول الخطية وروايات الديوان؟

أما أنا فقد عدتُ -بعد تعقُّبه- إلى المخطوطة، ووجدتُ الناسخ قد أشار إلى أن ما بين القوسين ورد في نسخة أخرى، أي: أن للبيت روايتين، إمّا: (يتعاوران من الغبار مُلاءةً) أو (يتعاوران مُلاءةً منسوجةً).

أي: ليس معناه كما كنتُ فعلتُ بأن أجمع بينهما!

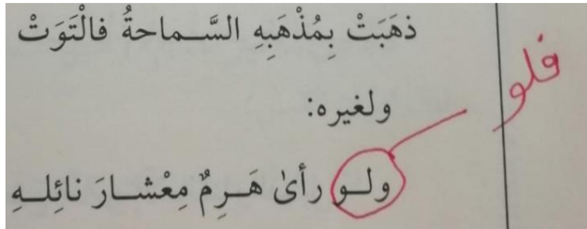
**٢. في (ص١٥٠): (تختلف في حُسنٍ). ذكرَ المتعقِّب أنّ الصواب هو (يختلف حُسنُ)، كما في نسخة (ف).**




التخطئة لا تجوز إذا لم يرجع المتعقِّب إلى جميع النُّسخ التي اعتمدها المحقق.

وقد راجعتُ النُّسختَين فرأيتهما دون كلمة (في)؛ فهو سهو طبيعي سأصلِحه في الطبعة القادمة، معَ أنّ المعنى واحدٌ لم يتغيّر.

**٣. ص١٧٠: (ولو)، قال: الصواب (فلو) كما في نسخة (ف).**



ذهَبَتْ بِمُذْهَبِهِ السَّـماحةُ فالْتَوَتْ

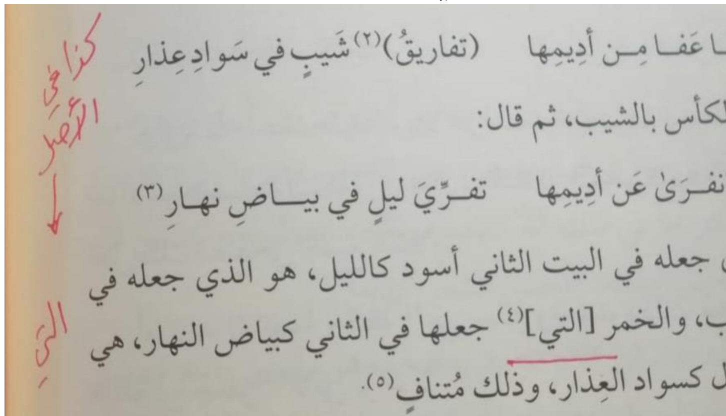
ولغيره:

ولــو رأىٰ هَـرِمٌ مِعْشـارَ نائِلـهِ

فلو

القولُ في هذه ما قلته في النقطة السابقة، والأمرُ فيها جدٌّ يسير.

**٤. في (حاشية ص١٨٤): (في "ف": الذي). ذكرَ المتعقِّب أنّها في "ف": (التي).**



ـا عَفـا مِـن أدِيمِها (تفاريقُ)(٢) شَيبٍ في سَوادِ عِذارِ

لكأس بالشيب، ثم قال:

انفـرَىٰ عَن أديمِها تفـرِّيَ ليلٍ في بيـاضِ نهـارِ(٣)

جعله في البيت الثاني أسود كالليل، هو الذي جعله في

ب، والخمر [التي](٤) جعلها في الثاني كبياض النهار، هي

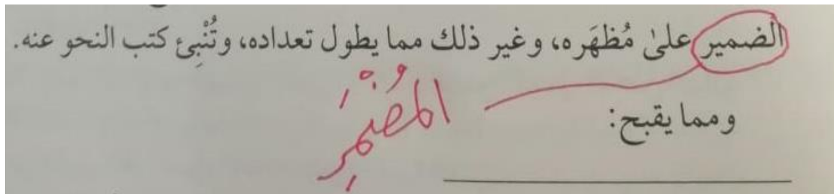
ل كسواد العِذار، وذلك مُتنافٍ(٥).

كذا في الأصل

التي

وهذا ليس من باب تعدُّد القراءات -كما زعمَ-، إنما هو سهوٌ طبيعيٌّ يقع فيه النُّسّاخ والمحقّقون نتيجة انتقال النظر؛ فالصواب أنّها في كِلا النسختين: (الّتي)، وسأحذف الحاشية في الطبعة القادمة، إذْ لا داعي لها.

**٥. في (ص٢٠٩): (الضمير)، قال: الصواب (المضمر).**


الضمير على مُظهَره، وغير ذلك مما يطول تعداده، وتُتُبِع كتب النحو عنه.

المضمر

ومما يقبح:

ورَسْمُها في نسخة (ف) يحتمل كِلا القراءتين، فالناسخ كثيرًا ما يهمل تنقيط الحروف، ولكني سأكتبها في الطبعة القادمة (المضمر)، لأنّ رَسْمَها في نسخة (م) واضحٌ يَحسِمُ الأمر.

وهو أمر جدّ يسير لا يستدعي التهويل، فلا ينقلب به المعنى ولا تختلّ به اللغة.

**وبعدُ هذا العرض أسألُ كلَّ منصِف:**

أين مصداق قوله لي: (كتابك طافح بالأخطاء)؟! ويسميها أيضًا: (قبائح)! و(كارثية)؟!

بينما هُو امتلأت تحقيقاته بالأخطاء (الفاحشة) (المخلّة)، حتى فُصِلَ بسببها عن عمَلِه مع الجهة التي كان يعمل لصالحها!

وعندما عَلِمَ أنّ كتابَه -الذي نَقدتُه- فيه نحو (١٠٠) خطأ، قال ساخرًا: (ما نِسبةُ المئة تعديلٍ من كتابٍ فيه ما يزيد عن مئة ألف كلمة؟)!

وكأنّ الأخطاء تقاس بالكَمّ لا بالنوعِ!

فالحمد لله على صحّة العَقْل ونعمة العِلْم وسلامة النَّهْج.

**وكتب:**

**عمر ماجد السنوي**

**١٥ / ١٢ / ١٤٤٤هـ**

**٣ / ٧ / ٢٠٢٣م**